الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

30 **صفر** 1440 –29 **أكتوبر** 2019

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5

وزير "العمل" يبحث مع رئيس "حقوق الإنسان" مكافحة الاتجار بالبشر

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 30 صفر 1441هـ - 29 أكتوبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/656591

واس - الرياض

استقبل وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي، في مكتبه اليوم، رئيس هيئة حقوق الإنسان ، الكتور عواد العواد، بحضور عدد من مسؤولي الوزارة، حيث بحثا مجموعة من المواضيع المتعلقة بجرائم الإتجار بالأشخاص.

وتم خلال اللقاء مناقشة جهود وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، وبحث سبل تطوير آليات العمل والإجراءات النظامية لمكافحة هذه الجرائم، وتفعيل العمل التكاملي بين الوزارة والهيئة في هذا الشأن.

وفي نهاية اللقاء قدم الوزير شكره لرئيس هيئة حقوق الإنسان على هذا اللقاء، مشددًا على أهمية التعاون مع كافة الجهات للحد من انتشار هذه الجرائم ومحاصرتها، وذلك وفق توجيهات حكومة المملكة العربية السعودية، وأنظمتها التي تعاقب مرتكب هذه الجريمة بالسجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات، أو غرامة مالية قدرها مليون ريال، أو كلاهما معًا.

يذكر أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ألزمت الشركات ومكاتب الاستقدام بتوفير دور الإيواء للعمالة، وإنشاء إدارة خاصة بالدعم والحماية، وإصدار لوائح تنظيمية داخلية، كما أطلقت الوزارة عددًا من المبادرات الخاصة بالعمالة التجارية والعمالة المنزلية، تشمل حماية الأجور وتوثيق ورقمنة العقود إلكترونيًا، وتطبيق "معًا للرصد" لاستقبال البلاغات، وإصدار قرار ضوابط الحماية من التعديات السلوكية في بيئة العمل، وإصدار جدول العقوبات المحدث، وإصدار تعميم يمنع احتجاز صاحب العمل لجواز سفر العاملين.

صحيفة تواصل الإلكترونية

تنبيه مهم من "حقوق الإنسان" بشأن حقوق العاملين لدى صاحب العمل

المصدر: جريدة تواصل الثلاثاء 30 صفر 1441هـ - 29 أكتوبر 2019م
https://twasul.info/1450722

تواصل – فريق التحرير:

أكدت هيئة حقوق الإنسان، على أن التدريب والتأهيل من حقوق العاملين على صاحب العمل، مشددة على وجوب تكفل صاحب العمل بإعداد عماله من المواطنين.

وأوضحت الهيئة، في بيان لها، أنه يجب على صاحب العمل تحسين مستوى العاملين السعوديين في الأعمال الفنية والإدارية والمهنية وغيرها، بهدف إحلالهم تدريجيًا في الأعمال التي يقوم بها الوافدون.
وأشارت إلى أنه يجب على كل صاحب عمل يقوم بتشغيل 50 عاملاً فأكثر؛ أن يؤهل أو يدرّب على أعماله من عماله السعوديين ما لا يقل عن 12% من مجموع عماله سنوياً، منهم السعوديون الذين يكملون دراساتهم إذا كان صاحب العمل يتحمّل تكاليف الدراسة.
وشددت الهيئة على ضرورة أن يشتمل برنامج التدريب على القواعد والشروط التي تُتبع في التدريب، وعلى مدته وعدد ساعاته والبرامج التدريبية النظرية والعملية وطريقة الاختبار والشهادات التي تُمنح في هذا الشأن.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

ناقش الاستراتيجية الوطنية للادخار وتقرير الملكية الفكرية

الشورى يطالب المواصفات والمقاييس بمراعاة احتياجات ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 30 صفر 1441هـ - 29 أكتوبر 2019م
http://www.alriyadh.com/1784602

طالب مجلس الشورى الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس طالب الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس عند اعداد واعتماد المواصفات القياسية والجودة مراعاة متطلبات واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وتطبيق معايير الوصول الشامل، وهي توصية لعضو المجلس أحمد السيف أكد فيها على أهمية تطبيق حماية وتعزيز حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع السياسات والبرامج والمبادرات المتعددة مشيراً إلى ما يواجهه الأشخاص ذوي الإعاقة من صعوبات بالغة في استخدام المنتجات والسلع المتعددة، وفي الوصول الشامل سواء كان الوصول إلى البيئة المادية المحيطة بسبب عدم تهيئتها أو عدم تعديل المنتجات لاستخدامهم، أو بسبب وجود حواجز معمارية، أو صعوبة في حصولهم على المعلومة عند استخدام الأجهزة الإلكترونية والوسائط المتعددة، كما أن فرض مثل هذه الاشتراطات والمقاييس يعكس حضارية المملكة ومدى تعزيزها وحمايتها لحقوق الإنسان المتعددة، وقال السيف في مسوغات توصيته إن الحاجة ملحّة إلى توفير منتجات ومعلومات سهلة المنال والاستخدام من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بالوسائل والأجهزة المساعدة على التنقل والتكنولوجيا المُعينة، وذلك تفادياً لإجراء التعديلات اللاحقة مما يزيد في الأعباء المادية.

وأقر المجلس اليوم الاثنين توصية لدراسة إنشاء إدارة للمخاطر مستقلة عن إدارة المراجعة الداخلية وتعمل على تحديد مستويات المخاطر المقبولة ومراقبة الأعمال التنفيذية عن هذه المستويات وتكون هذه الإدارة تحت إشراف لجنة المراجعة وطالب الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس بتفعيل الرقابة على مدى اعتماد منفذي المشروعات الاستراتيجية على المنتجات المحلية أو المستوردة المقيسة، وحث المجلس الهيئة على تطوير أدواتها بشأن تطبيق المواصفات والمقاييس على المنتجات التي يتم تداولها من خلال أعمال التجارة الإلكترونية، ودعاها إلى التنسيق مع المركز الوطني للتخصيص لزيادة المبادرات الخاصة بتخصيص عدد من أعمالها وبما يحقق مستهدفات رؤية المملكة في هذه المجالات.

وناقش الشورى في جلسته التي ترأسها عبدالله آل الشيخ رئيس المجلس الاستراتيجية الوطنية للادخار، والتقرير السنوي للهيئة السعودية للملكية الفكرية وطالب فيصل العماج الهيئة أن توضح دورها في حال تعرض مخترعات السعوديين الحاصلين على براءات اختراع خارج المملكة من استغلال دون علم مخترعيها، وأكدت نورة اليوسف أهمية تطوير استراتيجية اتصال فعال مع الجامعات التي تعد مصنعا لرواد الأعمال والابتكار، وكذلك تطوير التشريعات لتأخذ في الاعتبار التقنيات الجديدة وزيادة الاستثمار في مرافق البحث والتطوير، وترى سلطانة البديوي أن على الهيئة واجب توعية المجتمع بالملكية الفكرية من خلال استراتيجية وطنية شاملة.

تأمين ضد التعطل للمفصولين لأسباب خارجة عن إرادتهم

التعويض 60٪ من متوسط السنتين الأخيرتين

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 30 صفر 1441هـ - 29 أكتوبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/656617

المدينة - الرياض

دعت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية السعوديين المسجلين في نظام التأمينات الذين تم الاستغناء عنهم في وظائفهم لأسباب خارجة عن إرادتهم إلى التحقق من أهليتهم والتقديم على المنافع التي يقدمها نظام التأمين ضد التعطل عن العمل عبر موقع التأمينات الاجتماعية الإلكتروني خلال 90 يوماً من تركهم العمل.

وأوضحت أن نظام التأمين ضد التعطل عن العمل يهدف إلى تحقيق الحماية الاجتماعية للعمال السعوديين بالقطاع الخاص والعاملين الحكوميين الخاضعين لنظام التأمينات الاجتماعية وتوفير مصدر دخل شهري خلال الفترة الانتقالية الواقعة فيما بين الوظيفة السابقة وفرصة الحصول على وظيفة جديدة.

وأشارت إلى أن التعويض يُصرف بواقع (60%) من متوسط السنتين الأخيرتين للأجور الشهرية الخاضعة للاشتراك عن كل شهر من الأشهر الثلاثة الأولى بحد أعلى قدره 9000 ريال لمبلغ التعويض، وبواقع 50% من هذا المتوسط عن كل شهر يزيد على ذلك بحد أعلى قدره 7500 ريال.

وحول مدة التعويض أفادت المؤسسة أن المدة القصوى لصرف التعويض تبلغ اثني عشر شهراً متصلة أو متقطعة عن كلِّ مرة من مرات الاستحقاق، مؤكدةً أن نظام التأمين ضد التعطل عن العمل يتيح للمستحق للتعويض فرص التدريب المتعددة بما يتناسب مع تأهيله وخبراته وبما يساعده على فرص الحصول على عمل جديد، والبحث له عن فرصة عمل عبر عرض فرص العمل المتاحة عليه من قبل صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف.«

التأمين ضد التعطل

- التقدم خلال 90 يوما من ترك العمل
- للعاملين في القطاعين العام والخاص
- توفير مصدر دخل شهري حتى التوظيف
- التعويض سصرف بواقع 60%
- 9الاف ريال حدا أقصى للتعويض
- 12شهرا المدة القصوى للصرف

«الشورى» يطالب بتفعيل الرقابة على منفذي المشروعات

دعا "المواصفات" إلى دراسة إنشاء إدارة للمخاطر

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 30 صفر 1441هـ - 29 أكتوبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/656614

جابر المالكي - الرياض

طالب مجلس الشورى الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة بتفعيل الرقابة على مدى اعتماد منفذي المشروعات الاستراتيجية على المنتجات المحلية أو المستوردة.

كما طالب المجلس في قراره الهيئة بتطوير أدواتها بشأن تطبيق المواصفات والمقاييس على المنتجات التي يتم تداولها من خلال أعمال التجارة الإلكترونية.

ودعا المجلس الهيئة إلى التنسيق مع المركز الوطني للتخصيص، لزيادة المبادرات الخاصة بتخصيص عدد من أعمالها، وبما يحقق مستهدفات رؤية المملكة 2030 في هذه المجالات.

وأكد المجلس على الهيئة بدراسة إنشاء إدارة للمخاطر، مستقلة عن إدارة المراجعة الداخلية وتعمل على تحديد مستويات المخاطر المقبولة ومراقبة الأعمال التنفيذية عن هذه المستويات وتكون هذه الإدارة تحت إشراف لجنة المراجعة.

كما طالب المجلس في قراره الهيئة عند إعداد واعتماد المواصفات القياسية والجودة مراعاة متطلبات واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وتطبيق معايير الوصول الشامل.

وضع برامج أو مبادرات تساعد المتقاعدين

ناقش المجلس تقرير اللجنة المالية بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. وطالبت اللجنة في توصياتها التي تقدمت بها إلى المجلس المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بتطوير إجراءات التحصيل والتوسع في عمليات التفتيش الميداني للحد من الفقد المالي، ومتابعة أداء شركة حصانة للعمل على رفع معدل العائد الاستثماري لاستثمارات المؤسسة.

كما طالبت اللجنة المؤسسة بالعمل على تفعيل صلاحياته فيما يتعلق بتعديل اللوائح التنفيذية الخاصة بشؤون موظفي المؤسسة كي تتمكن من استقطاب الكفاءات والمحافظة على الكوادر المؤهلة.

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش طالب أحد أعضاء المجلس المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بوضع برامج أو مبادرات تساعد المتقاعدين بعد تقاعدهم لا سيما فيما يخص السكن والعلاج.

الاستفادة من الابتعاث لسد الاحتياج الوظيفي

ناقش المجلس تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن التقرير السنوي للهيئة السعودية للملكية الفكرية للعام المالي 1440/1439هـ. وطالبت اللجنة الهيئة في توصيتها التي رفعتها إلى المجلس بالاستفادة من مخرجات برنامج خادم الحرمين الشريفين؛ لسد احتياجاتها الوظيفية، والإسراع في نقل الاختصاصات المتعلقة بالملكية التي تباشرها الجهات الحكومية إلى الهيئة، وتعديل الأنظمة ذات العلاقة.

وأهابت اللجنة بالهيئة بالالتزام في إعداد تقاريرها السنوية القادمة بمتطلبات المادة (29) من نظام مجلس الوزراء الصادرة بالأمر الملكي ذي الرقم (أ/13) والتاريخ 1414/3/3هـ، وقواعد إعداد التقارير السنوية للوزارات والمؤسسات والأجهزة الحكومية الأخرى الصادرة بالأمر السامي ذي الرقم (7/ب/26345) والتاريخ 1422/12/19هـ.

وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة.

»شوري«: راجعوا نظام "ساند" واستثنوا العاملين على بند الأجور

الشورى: ثقافة الادخار متدنية لدى السعوديين.. استفيدوا من تجارب الشركات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 30 صفر 1441هـ - 29 أكتوبر 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1753566

»عكاظ» (الرياض@Okaz_online)
تداول المجلس في تقرير اللجنة المالية مشروع الإستراتيجية الوطنية للادخار، وطالبت اللجنة بالموافقة على المشروع وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش أيد أعضاء المجلس مشروع الإستراتيجية الوطنية للادخار، مؤكدين أهميتها في دعم الاقتصاد الوطني.
وطالب أعضاء المجلس بدعم هذه الإستراتيجية عن طريق إيجاد المبادرات والآليات لتفعيل هذه الإستراتيجية.
وأشار أعضاء المجلس إلى أن ثقافة الادخار متدنية نوعاً ما لدى المجتمع السعودي، مطالبين بالاستفادة من تجارب بعض الشركات الرائدة في المملكة لتفعيل إستراتيجية الادخار، وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء.
طالب عضو مجلس الشورى الأمير الدكتور خالد آل سعود بمراجعة نظام «ساند» واستثناء العاملين السعوديين على بند الأجور في القطاع الحكومي منه. جاء ذلك لدى مناقشة المجلس أمس (الإثنين) التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للعام. وتساءل العضو الدكتور خالد العقيل عن الخطط المستقبلية للمؤسسة لاستغلال الأراضي التي تملكها، في ظل انخفاض العائد الاستثماري لعقاراتها حالياً. فيما لاحظ العضو هزاع القحطاني أن عوائد الاستثمار للمؤسسة لا يزال منخفضاً، مطالباً بإعادة النظر في إستراتيجية الاستثمار. ودعا الدكتور صالح الشهيب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بتنويع أوعية الاستثمارات القادمة في الداخل والخارج وعدم التركيز على الأسهم والعقار فقط، فيما اقترح ناصر النعيم أن تعمل المؤسسة على رفع العائد الاستثماري لها من خلال الاستفادة من النقد المتوفر لديها وتعزيز استثماراتها في العديد من القطاعات في سوق الأسهم. أما عضو المجلس الدكتور فيصل آل فاضل فقد حث التأمينات الاجتماعية بوضع برامج أو مبادرات تساعد المتقاعدين بعد تقاعدهم لا سيما فيما يخص السكن والعلاج.
وكان المجلس ناقش تقرير اللجنة المالية بشأن مؤسسة التأمينات الاجتماعية وطالبت اللجنة في توصياتها بتطوير إجراءات التحصيل والتوسع في عمليات التفتيش الميداني للحد من الفقد المالي ومتابعة أداء شركة حصانة للعمل على رفع معدل العائد الاستثماري لاستثمارات المؤسسة. كما طالبت بالعمل على تفعيل صلاحياتها فيما يتعلق بتعديل اللوائح التنفيذية الخاصة بشؤون موظفي المؤسسة كي تتمكن من استقطاب الكفاءات والمحافظة على الكوادر المؤهلة.
وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة.

مطالبة «المواصفات» بإنشاء إدارة مستقلة للمخاطر

طالب مجلس الشورى الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة بتفعيل الرقابة على مدى اعتماد منفذي المشروعات الإستراتيجية على المنتجات المحلية أو المستوردة المقيسة.
وأوضح مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان أن المجلس اتخذ قراره بعد أن اطلع على وجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن ملحوظات الأعضاء تجاه التقرير السنوي للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة،

وطالب مجلس الشورى في قراره هيئة المواصفات بتطوير أدواتها وآلياتها بشأن تطبيق المواصفات والمقاييس على المنتجات التي يتم تداولها من خلال أعمال التجارة الإلكترونية والتسوق عبر المنصات وخلافها.
كما دعا الهيئة إلى التنسيق مع المركز الوطني للتخصيص، لزيادة المبادرات الخاصة بتخصيص عدد من أعمالها بما يحقق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 في هذه المجالات.
وحث مجلس الشورى في جلسته أمس (الإثنين) الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة على دراسة إنشاء إدارة للمخاطر مستقلة عن إدارة المراجعة الداخلية؛ تعمل على تحديد مستويات المخاطر المقبولة ومراقبة الأعمال التنفيذية عن هذه المستويات وتكون هذه الإدارة تحت إشراف لجنة المراجعة.
كما طالب مجلس الشورى في قراره أمس هيئة المواصفات عند إعداد واعتماد المواصفات القياسية والجودة مراعاة متطلبات واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وتطبيق معايير الوصول الشامل إلى هذه الفئة الغالية.

حماية براءات اختراعات السعوديين من الاستغلال

ناقش مجلس الشورى أمس، تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن تقرير الهيئة السعودية للملكية الفكرية، وطالبت اللجنة الهيئة بالاستفادة من مخرجات برنامج خادم الحرمين الشريفين؛ لسد احتياجاتها الوظيفية، والإسراع في نقل الاختصاصات المتعلقة بالملكية التي تباشرها الجهات الحكومية إلى الهيئة، وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش طالبت عضو المجلس الدكتورة نورة اليوسف الهيئة السعودية للملكية الفكرية بالتعاون مع الجامعات من خلال إستراتيجية للتشجيع على ريادة الأعمال والأصالة والابتكار وزيادة الاستثمار في البحث والتطوير.
فيما أكد العضو محمد العجلان على أهمية أن تعمل الهيئة السعودية للملكية الفكرية على إنشاء قواعد للمعلومات لتعزيز الاستفادة من الملكية الفكرية وتنظيم مجالاتها وفق أفضل الممارسات العالمية، فيما أوصت الدكتورة سلطانة البديوي بالعمل على توعية المجتمع وبشكل خاص بالملكية الفكرية من خلال إستراتيجية وطنية شاملة.
وتساءل الدكتور عبدالرحمن هيجان عن علاقة الهيئة بجهات حكومية أخرى ذات صلة بأعمالها مما قد يحدث تداخلاً في الاختصاصات، ودعا عضو المجلس الدكتور فيصل العماج الهيئة بأن توضح دورها في حال تعرض مخترعات السعوديين الحاصلين على براءات اختراع خارج المملكة لاستغلال دون علم مخترعيها.
وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة.

تعديلات نظام معهد الإدارة غير ملائمة

قرر المجلس عدم ملاءمة دراسة مقترح تعديل مواد عدة من نظام معهد الإدارة العامة الصادر في 1426/8/2هـ. واتخذ المجلس قراره بعد أن ناقش تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مقترح التعديل، المقدم من عدد من الأعضاء، ووافق المجلس في مستهل الجلسة على مشروع مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة وحكومة العراق للتعاون في مجال النقل البحري، ومشروع مذكرة تفاهم لتنظيم عملية نقل الركاب والبضائع على الطرق البرية بين وزارة النقل في المملكة ووزارة النقل في العراق. كما وافق المجلس على مشروع مذكرة تعاون بين المركز الوطني للدراسات الإستراتيجية التنموية في المملكة والمعهد الكوري للتنمية في جمهورية كوريا، وعلى مشروع اتفاقية بين المملكة وجمهورية العراق حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

سهولة ممارسة الأعمال وزيادة التوطين

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 30 صفر 1441هـ - 29 أكتوبر 2019م
http://www.aleqt.com/2019/10/28/article_1701331.html

عبد الحميد العمري

إنه تطور إيجابي جدا، يحمل معه عديدا من الممكنات وأسباب النجاح على مستويات عديدة، لعل من أهمها وأبرزها على الإطلاق؛ أن ترتفع قدرة القطاع الخاص على زيادة معدلات التوطين. التطور الإيجاري المقصود هنا هو انفراد المملكة كأكثر الدول تقدما، والأولى على مستوى الإصلاحات من بين 190 دولة حول العالم في تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020 الصادر عن مجموعة البنك الدولي، بتقدمها 30 مرتبة في تقرير البنك الدولي، الذي يأتي ترجمة فعلية لـ"رؤية المملكة 2030"، بما يعكس أيضا استمرار جهود الإصلاح الاقتصادي الشامل بوتيرته الراهنة، التي تستهدف تحقيق مزيد من درجات التقدم والأفضلية في سلم تحسين بيئة الأعمال المحلية، ورفع تنافسية المملكة وصولا إلى مصاف الدول العشر الأكثر تنافسية في العالم.

المأمول في ظل هذه التحسينات والتسهيلات الإيجابية جدا، أن تنعكس إيجابا على معدلات توطين فرص العمل الكامنة في مختلف أروقة القطاع الخاص. وكما هو معلوم فلا يقف حد ممكنات القطاع الخاص عند ما تحقق بفضل الله أخيرا على طريق سهولة ممارسة الأعمال، بل يتخطاه إلى وجود دعم حكومي متعدد الاتجاهات، يستوجب مبادرة ـ دون التذكير بها ـ من منشآت القطاع الخاص لرد الجميل، وترجمته من خلال زيادة تمكين الموارد البشرية الوطنية العاملة الآن في تلك المنشآت، بإحلالها في المواقع القيادية والتنفيذية تحت شروط الأهلية والكفاءة، وهو الأمر المتوافر لدى تلك الموارد البشرية. والعمل أيضا على إحلال الوظائف الملائمة لديها المشغولة بالعمالة الوافدة، والمعني هنا تلك الوظائف الجيدة الدخل والملائمة إلى حد بعيد لمؤهلات الباحثين والباحثات عن عمل من المواطنين، التي يناهز عددها نحو مليوني وظيفة، وهو العدد الكافي جدا لامتصاص كل العاطلين والعاطلات عن العمل.

من خلال التجربة السابقة كان توطين الوظائف في القطاع الخاص يتم دون قيد أو شرط على أرباب منشآت القطاع، ودون تحديد الفرص الملائمة لمؤهلات الباحثين والباحثات من المواطنين، ما أدى إلى تقليل فرص نجاح تلك الخطط، التي تم وضعها في بداية عموم برامج التوطين، حيث انحصر التوظيف الذي حدث طوال عقد زمني مضى في مجرد وظائف هامشية بعيدة عن تطلعات العمالة الوطنية، وبعضها كان في الأصل لا يتجاوز كونه وظائف غير قابلة للاستدامة، وهو التحدي التنموي، الذي لم يعد ممكنا التعامل معه كما سبق من مرونة أو ليونة، أو مجالا للأخذ والرد بين الأجهزة الحكومية المعنية من جانب، ومنشآت القطاع الخاص من جانب آخر.

لا بد أن يرتقي مشروع توطين الوظائف في القطاع الخاص إلى مستوى أعلى مما هو عليه خلال الفترة الراهنة، وأن يتحول إلى برنامج إلزامي محدد الأهداف، وممكن قياس تقدمه من عدمه بلغة الأرقام، وأن يتسم أيضا بكل السمات، التي لم تكن موجودة في برامج التوطين السابقة، ومن أهم تلك السمات أو المحددات؛ إيجاد مسار خاص بتوطين المواقع القيادية والتنفيذية، وهو المسار الذي سيفتح بنجاحه وتحققه فرصا أوسع لاحتلال العمالة الوطنية مكانها المشروع في أعلى هرم منشآت القطاع الخاص. أقول إنه هو الذي سيفتح ـ بتوفيق الله ـ كثيرا جدا من فرص العمل المتوسطة في المستويات التالية، وهي تلك الوظائف المجدية والأكثر طلبا وملاءمة لأكثر من 90 في المائة من العاطلين والعاطلات، وكل هذا سنجد جميعا معه تقدما ملموسا وحقيقيا ذا جدوى اقتصادية واجتماعية، وصولا إلى تحقيق استدامة العمالة الوطنية في وظائفها في القطاع الخاص، تتمتع بعديد من ارتفاع الدخل واستقراره، وتتمتع أيضا بقدرتها على تحسين خيارات أفراد المجتمع من المواطنين والمواطنات.

ختاما؛ تمتلك وزارة العمل كثيرا من المفاتيح والأدوات التي سيؤدي تفعيلها إلى زيادة وتوسيع فرص العمل أمام المواطنين والمواطنات، يتقدم تلك الأدوات التي لم تستغل حتى الآن، إقرار البرامج والإجراءات الكفيلة بتوطين الوظائف الأعلى من حيث الدخل، والوظائف التنفيذية والعليا، والاهتمام بصورة أكبر بنوع النشاطات التي يعمل ضمنها مختلف

منشآت القطاع الخاص، ونوع الوظائف حسب مستوياتها الإدارية، وحسب مستويات الأجور الشهرية، ذلك أن أغلب الوظائف الوهمية التي تم ضخها خلال أعوام مضت سبقت فترة الانخفاضات الأخيرة، تركزت على الوظائف الهامشية ذات الأجور المتدنية. وكان مما دعم تلك التشوهات الطارئة قيام صندوق الموارد البشرية بتحمل جزء كبير من الأجور الشهرية المدفوعة، ولم يتغير الوضع كثيرا خلال الفترة الثانية، بعد توقف الصندوق عن تحمل تلك النسبة من الأجور الشهرية المدفوعة للعمالة الوطنية، حينما تزامن تصحيح أغلب المنشآت لمختلف أشكال التوطين الوهمي لديها، مع انخفاض قياسي للعمالة الوافدة من ذوي الأجور المتدنية، ما أبقى معدلات التوطين في مسار متصاعد، بالتزامن مع ضعف التوطين في المستويات الإدارية المتوسطة والعليا، وللوظائف ذات الأجور المتوسطة فأعلى.

إن وزارة العمل بتبنيها منهجيات أكثر حيوية وتواؤما مع التطورات والمستجدات الراهنة، بما يتجاوز في تنوعه وذكاء تعامله "المسطرة" شبه الجامدة للبرامج الراهنة، يمكنها بتوفيق الله تعالى أن تحقق كثيرا من الإيجابيات الاقتصادية والاجتماعية، التي ستمتد آثارها المحمودة من مجرد خفض معدل البطالة محليا، ومجرد تصحيح أوضاع سوق العمل المحلية، إلى تحقيق عوائد أعلى تمتد إلى نمو الاقتصاد الوطني، وتحسين مستويات الدخل بصورة مثالية لشرائح أوسع من المجتمع السعودي، والمساهمة بصورة أفضل بكثير في دعم مختلف البرامج الراهنة للتحول الوطني 2020، ولبقية المبادرات والبرامج المهمة المكونة لـ"رؤية المملكة 2030". والله ولي التوفيق.

نظام تأمين هام للموظفين

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 30 صفر 1441هـ - 29 أكتوبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/656648

إبراهيم محمد باداود

اعتاد كثير من الموظفين عند حصولهم على فرصة وظيفية؛ أن يتأكَّدوا من وجود بعض البنود والمزايا ضمن تلك الفرصة الوظيفية، مثل وجود التأمين الطبي، وبعض البدلات الأخرى، كبدل السكن أو بدل المواصلات أو غيرها من البدلات التي تتفاوت من شركةٍ لأخرى وفقاً لطبيعة عمل وحجم الشركة ومكانتها، وتأتي تلك البدلات كحافز إضافي إلى العرض الوظيفي الذي يُقدّم للباحث عن العمل،

وكجزء أساسي من المميزات الوظيفية التي سيتمتع بها.

من أنواع التأمين الجديدة، والتي تم الإعلان عنها مؤخراً، هو التأمين على فقد الوظيفة، وهو أمر يمكن أن يحدث في أي لحظة، وخصوصاً للعاملين في القطاع الخاص، ولذلك دعت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية السعوديين المسجلين في نظام التأمينات؛ والذين تم الاستغناء عنهم في وظائفهم لأسباب خارجة عن إرادتهم إلى التقديم لنظام التأمين ضد التعطُّل عن العمل عبر مواقع التأمينات الاجتماعية الإلكتروني خلال 90 يوماً من تركهم للعمل، وهذا النظام مُخصَّص لمَن يتم فصله أو الاستغناء عنه من قِبَل الشركة، أو المؤسسة التي كان يعمل فيها لأي سببٍ خارج عن إرادته، كإغلاق الشركة أو إفلاسها، أو حدوث ظلم وقع على الموظف بفصلهِ، أو غيرها من الأسباب، وهذا التأمين يساعد في تحقيق الحماية الاجتماعية للموظفين السعوديين في القطاع الخاص، والخاضعين لنظام التأمينات الاجتماعية، ويوفر لهم مصدر دخل شهري مستمر بواقع 60% من متوسط السنتين الأخيرتين للأجور الشهرية الخاضعة للاشتراك عن كل شهر من الأشهر الثلاثة الأولى بحدٍّ أعلى 9,000 ريال، وبواقع 50% من هذا المتوسط عن كل شهر يزيد عن ذلك بواقع 7,500 ريال، وذلك منذ فقد الوظيفة،

وإلى حين العثور على وظيفة جديدة.

على الشركات التي تلجأ إلى فصل الموظفين أو إنهاء خدماتهم لأي ظرفٍ من الظروف الخارجة عن الإرادة أن تعمد إلى تسجيل أولئك الموظفين الذين استغنت عنهم في ذلك النظام، وأن تحرص على أن يستفيدوا من تلك المميزات التي لن تُكلِّفهم شيئاً، بل على العكس فإنها ستظهر مدى حرص تلك الشركات والمؤسسات واهتمامها بمستقبل الموظفين الذين

كانوا يعملون لديهم، وحتى لو استغنوا عنهم فهم حريصون على البحث عما يفيدهم.
بعض الموظفين المفصولين قد لا يعرف عن هذا النظام من التأمين، وقد يبقى شهوراً طويلة وهو في حالة مالية صعبة وحرجة، ويبحث عن عمل ولا يجد، بل قد تضطره تلك الظروف الحرجة إلى اللجوء إلى الدَّين من الآخرين، في حين أن هناك نظاماً تأمينياً متاحاً يمكن أن يستفاد منه خلال تلك الفترة، وإلى حين الحصول على فرصة وظيفية جديدة.
.

كاريكاتير

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 30 صفر 1441هـ - 29 أكتوبر 2019م

https://www.okaz.com.sa/article/1753577

المصدر: جريدة الإقتصادية الثلاثاء 30 صفر 1441هـ - 29 أكتوبر 2019م

http://www.aleqt.com/2019/10/28/article_1701296.html